



Distr.: Limited
6 November 2021
Arabic
Original: English

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورات من الثانية والخمسين إلى الخامسة والخمسين

غلاسكو، 31 تشرين الأول/أكتوبر - 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

البند 19 من جدول الأعمال

ترتيبات الاجتماعات الحكومية الدولية

ترتيبات الاجتماعات الحكومية الدولية

مشروع استنتاجات مقترح من الرئيسة

1- أعربت الهيئة الفرعية للتنفيذ (هيئة التنفيذ) عن تقديرها لحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على ما أنجزته من أعمال تحضيرية لضمان نجاح مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ المعقود في غلاسكو، بالمملكة المتحدة، في الفترة من 31 تشرين الأول/أكتوبر إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

2- وأعربت هيئة التنفيذ أيضاً عن تقديرها لرئاستي مؤتمر الأطراف في دورتيه الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين ولرؤساء الهيئات الفرعية لما بذلوه من جهود متواصلة على مدى العامين الماضيين لإحراز أقصى قدر من التقدم والتقليل من التأخيرات إلى أدنى حد وضمان عملية فعالة ومنسقة ومتسقة للنظر في القضايا المطروحة في سياق عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على الرغم من التأخيرات الناتجة عن جائحة مرض فيروس كورونا 2019.

3- وأعربت هيئة التنفيذ كذلك عن تقديرها لحكومة مصر لعرضها استضافة الدورة 27 لمؤتمر الأطراف (تشرين الثاني/نوفمبر 2022).

4- وأعربت هيئة التنفيذ عن تقديرها لحكومة الإمارات العربية المتحدة لعرضها استضافة الدورة 28 لمؤتمر الأطراف (تشرين الثاني/نوفمبر 2023).

5- وأشارت هيئة التنفيذ إلى أن رئيس الدورة 29 لمؤتمر الأطراف (تشرين الثاني/نوفمبر 2024) سيكون من دول أوروبا الشرقية، عملاً بمبدأ التناوب بين المجموعات الإقليمية، وشجعت دول أوروبا الشرقية على بدء مشاوراتها بهدف تقديم عرض لاستضافة الدورة 29 لمؤتمر الأطراف في أقرب فرصة وفي موعد أقصاه الفترة الأولى لانعقاد دورة عام 2023 من أجل تيسير التخطيط في الوقت المناسب.

6- وأقرت هيئة التنفيذ بأن التحديد المبكر للبلد المضيف يقلل إلى أدنى حد من المخاطر اللوجستية والمالية ويمكن الأمانة من إيفاد بعثات لتقصي الحقائق في الوقت المناسب.



الرجاء إعادة الاستعمال

- 7- وشجعت هيئة التنفيذ الأمانة والبلدان المستضيفة للدورات المقبلة للهيئات الإدارية على مراعاة الترتيبات اللوجستية التي من شأنها أن تيسر المشاركة الشاملة والفعالة لجميع الأطراف والمنظمات المراقبة.
- 8- وأشارت هيئة التنفيذ إلى أنها وافقت في دورتها 50 على مواصلة المناقشات في دورتها 52 بشأن النهج والمبادرات الرامية إلى زيادة كفاءة عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل تعزيز الطموح وتقوية التنفيذ⁽¹⁾.
- 9- ونظراً لضيق الوقت المتاح في هذه الدورة لمعالجة هذه المسألة على نحو ملائم، دعت هيئة التنفيذ الأطراف والمنظمات المراقبة إلى أن تقدم، عن طريق بوابة المساهمات⁽²⁾، بحلول 29 نيسان/أبريل 2022، آراءها بشأن النهج والمبادرات الرامية إلى زيادة كفاءة عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل تعزيز الطموح وتقوية التنفيذ، مما سيساعد في النظر في المسألة في الدورة 56 لهيئة التنفيذ (حزيران/يونيه 2022).
- 10- وأحاطت هيئة التنفيذ علماً بالمعلومات التي قدمتها الأمانة بشأن عملية قبول المنظمات المراقبة في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽³⁾.
- 11- ونظراً لضيق الوقت المتاح في هذه الدورة لمعالجة هذه المسألة على نحو ملائم، ستواصل هيئة التنفيذ المناقشات بشأن هذه المسألة في دورتها 56.
- 12- وأكدت هيئة التنفيذ من جديد قيمة مساهمة المنظمات المراقبة في تنفيذ الاتفاقية وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس، مع الإقرار بأن هذه المشاركة ستجري وفقاً لقواعد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإجراءاتها وممارساتها المعمول بها.
- 13- وسلمت هيئة التنفيذ أيضاً بأهمية ضمان عملية شاملة مع المراعاة الكاملة لشواغل الصحة والسلامة لدى المشاركين الذين يحضرون دورات الهيئات الإدارية والهيئات الفرعية، ولا سيما أثناء الجائحة المستمرة.
- 14- وفي هذا الصدد، لاحظت هيئة التنفيذ أنه رغم التحديات التي تتطوي عليها المشاركة الافتراضية، يمكن استخدام التكنولوجيا لتعزيز المشاركة، بما في ذلك مشاركة المنظمات المراقبة من البلدان النامية.
- 15- واعترفت هيئة التنفيذ بالتقدم المحرز فيما يتعلق بإشراك المراقبين ومشاركتهم على مر السنين، وكررت في الوقت نفسه تأكيد الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول لتحسين تمثيل المنظمات المراقبة من البلدان النامية في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- 16- ورحبت هيئة التنفيذ بالجهود المستمرة التي يبذلها كل من رئاستي الدورة 25 والدورة 26 لمؤتمر الأطراف، ورؤساء الهيئات الفرعية والأمانة لتعزيز مشاركة المنظمات المراقبة في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- 17- ورحبت هيئة التنفيذ بالتقرير الذي أعدته الأمانة بشأن مشاركة المنظمات المراقبة وأصحاب المصلحة من غير الأطراف في العملية الحكومية الدولية في الفترة 2018-2019⁽⁴⁾.

(1) FCCC/SBI/2019/9، الفقرة 134.

(2) https://unfccc.int/submissions_and_statements

(3) FCCC/SBI/2020/INF.8.

(4) FCCC/SBI/2020/10.

18- وانطلاقاً من روح تعزيز الانفتاح والشفافية والفعالية والشمولية، مع احترام مشروع النظام الداخلي المطبق، سلطت هيئة التنفيذ الضوء على التحسينات الإضافية التالية فيما يخص مشاركة المراقبين التي يمكن النظر فيها، رهناً بتوافر الموارد:

- (أ) تشجيع الرؤساء والهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية، عند الاقتضاء، على القيام بما يلي:
- '1' زيادة فرص تدخل المراقبين في الاجتماعات والاستفادة على أفضل وجه من مدخلاتهم، بما في ذلك مساهماتهم؛
- '2' مواصلة الحوار مع المراقبين؛
- (ب) تشجيع رئاسات مؤتمر الأطراف في المستقبل على القيام بما يلي:
- '1' النظر في عقد حوارات مفتوحة بين الدورات بشكل افتراضي بالإضافة إلى الحوارات المفتوحة التي تُعقد بحضور شخصي أثناء دورات مؤتمر الأطراف؛
- '2' استكشاف سبل لزيادة مشاركة المنظمات المراقبة، بما في ذلك المنظمات الشبابية والمنظمات من البلدان النامية؛
- (ج) تشجيع جميع الأطراف على القيام بما يلي:
- '1' مواصلة ممارسة فتح باب المشاركة في الاجتماعات للمراقبين، حسب الاقتضاء؛
- '2' زيادة إشراك أصحاب المصلحة من غير الأطراف على المستوى الوطني، بسبل منها إجراء مشاورات ونشر معلومات؛
- '3' إتاحة مبادرات وبرامج بناء القدرات لأصحاب المصلحة من غير الأطراف الذين ينفذون الإجراءات المناخية على أرض الواقع، ولا سيما في البلدان النامية؛
- (د) الطلب إلى الأمانة القيام بما يلي:
- '1' مواصلة إعداد تقرير شامل لفترة السنتين عن تنفيذ استنتاجات هيئة التنفيذ بشأن سبل إشراك المنظمات المراقبة في العملية الحكومية الدولية؛
- '2' استكشاف سبل لتشجيع المشاركة الواسعة للمنظمات المراقبة، ولا سيما المنظمات من البلدان النامية المشار إليها في الفقرة 15 أعلاه والمنظمات الشبابية، بسبل منها المشاركة عن بعد.

19- وأحاطت هيئة التنفيذ علماً بتقديرات الآثار المترتبة على الأنشطة التي ستضطلع بها الأمانة، المشار إليها في الفقرة 18 (د) أعلاه.

20- وطلبت إلى الأمانة أن تضطلع بالإجراءات المطلوبة في هذه الاستنتاجات رهناً بتوافر الموارد المالية.